



وزارة شؤون المرأة

مرجعية المؤسسات بالنهوض بالمرأة
حلقة نقاش

2007

إعداد رئيسي

أمين عاصي/ مدير دائرة الدراسات والسياسات
سامي سحويل /القائم بأعمال دائرة التخطيط

وزارة شؤون المرأة- فلسطين

تلفون: 0097022423315 أو 0097022420651

فاكس: 0097022402175

ص.ب: 4616 - البيرة- رام الله

من أقوال الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات

" قضية المرأة هي إنسانية وحضارية ووطنية ودينية "

تعتبر قضية المرأة قضية وطنية ومجتمعية، ويجب على الدولة ان تلعب دورا مركزيا وحيويا في تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والفاعلة في مجالات الحياة كافة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومنذ اللحظة الأولى لبدء المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي لفلسطين شاركت المرأة الفلسطينية في كافة أشكال النضال الفلسطيني، وقدمت كل طاقاتها وإمكانياتها جنباً إلى جنب مع الرجل، من اجل إحقاق الحقوق الوطنية في الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية و عاصمتها القدس. وفي الوقت ذاته، ناضلت المرأة الفلسطينية وما زالت تناضل من اجل ضمان حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كأساس لبناء مجتمع مدني ديمقراطي، من جهة، وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، من جهة أخرى.

تظهر المؤشرات وجود فجوة بين الرجال والنساء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد اتسعت هذه الفجوة وتعمقت بسبب الإجراءات القمعية للاحتلال الإسرائيلي من حصار واغلاقات وغير ذلك من ممارسات، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام، والمرأة بشكل خاص.

ان وجود فجوة النوع الاجتماعي في مستويات الحياة المختلفة، يستدعي تكثيف كل الجهود والطاقت، سواء على المستوى الرسمي او غير الرسمي، من أجل العمل على جسر الفجوة بين الرجال والنساء في المجتمع .

مرجعية المؤسسات الوطنية للنهوض بالمرأة

يتمحور الإطار العام لمرجعية المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في دعمهم لقضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة، الى وثيقة الإستقلال التي أقرها المجلس الوطني عام 1988، حيث نصت على "عدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل". وتباعا لهذه الوثيقة، تركزت مرجعية المؤسسات السابقة على "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية" التي أقرت في العام 1997، والتي تعتمد بدورها على وثائق المؤتمرات الدولية والإقليمية، بضمنها الإتفاقية الدولية "لإلغاء كافة أشكال

التمييز ضد المرأة" (1979)، المؤتمر الدولي الرابع في بيجين (1995) والمؤتمر الوزاري العربي في عمان (1996)، القانون الدولي 1325 للتعامل مع المرأة في مناطق النزاع المسلح. وتشكل الأهداف الإستراتيجية للخطة الوطنية للمرأة الفلسطينية البوتقة التي تحدد أهداف هذه المؤسسات، في المجالات المختلفة، منها مجال صنع القرار والمجال الاقتصادي ومجال التعليم والصحة والبيئة والإعلام والقانون... الخ.

ولمواجهة هذه التحديات بشكل مكثف وعلمي وملتزم، وعلى أعلى المستويات، قررت الحكومة الفلسطينية ممثلة بكافة هيئاتها ومؤسساتها، في برامجها المختلفة وان اختلفت هذه البرامج من مؤسسة لأخرى "العمل على تعزيز مكانة وحقوق المرأة، ومشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة المناخ المناسب لذلك.

رسالة المؤسسات للنهوض بالمرأة

انطلاقاً من وثيقة الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، سعت المؤسسات الحكومية الفلسطينية، لتطوير أوضاع المرأة و النهوض بها. بالرغم من التغييرات السياسية التي حدثت على ارض الواقع، الا ان هذه المؤسسات استطاعت ان تسير قدماً نحو تطوير مشاركة المرأة، وقد أثمرت جهودها، بالإضافة لنضالات المرأة الفلسطينية إلى تأسيس وزارة شؤون المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تشرين الثاني 2003، من اجل تمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية لتشارك وتسهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية. ولتحقيق هذه الرسالة التزمت المؤسسات الحكومية وبضمنها وزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل بالعمل جنباً إلى جنب بحيث لا تتعارض البرامج والمشاريع فيما بينها، وتكون متوافقة هذه المؤسسات ببرامجها مع الالتزام الحكومي بتنفيذ استراتيجيات مقرة لدعم قطاع المرأة و الطفل"، ووفقاً للتوجهات العامة التالية:

- 1- تعزيز مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة.
- 2- تشجيع روح العمل الجماعي والتطوعي لدى المرأة.
- 3- تغذية البيئة الوطنية والمجتمعية الحاضنة لقضايا المرأة والمساندة لها بالمعلومات والموارد البشرية والمالية لمعالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

- 4- تطوير مكانة المرأة الفلسطينية من خلال ضمان مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات الفلسطينية التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- 5- السعي لتجسيد الإعراف بأدوار المرأة على كافة المجالات باعتبار ذلك أساس ضروري لتحقيق الديمقراطية والتنمية البشرية.
- 6- السعي لترسيخ مفهوم حقوق المرأة باعتبارها جزء أساسي من حقوق الإنسان.
- 7- تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية الفلسطينية، وبين المؤسسات العربية والدولية ذات العلاقة، لضمان تعزيز الوعي وتعاضم الخبرة النسوية الفلسطينية.
- 8- السعي الحثيث لتطوير تمثيل دور المرأة الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية.

الأهداف العامة والخاصة للنهوض بالمرأة

جاء تأسيس وزارة شؤون المرأة كتتويج لنضالات المرأة وانجازاتها حيث شكلت بمجموعها رؤية مجموعة من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية، حيث وضع الهدف العام من تأسيس الوزارة كجسم حكومي ممثل يسعى للنهوض بالمرأة: إستكمال مهمة إعادة دمج المرأة الفلسطينية في مجتمع مدني متحضر قادر على صقل وإطلاق قدرات المرأة الفلسطينية من خلال تحفيزها ودعمها وتمكينها للمشاركة في مرحلة البناء والإستقلال ضمن برامج تهدف الى تعزيز روح الإلتئام الوطني والفردى لدى المرأة، والى تنمية الإعتقاد على الذات، وترسيخ الثقة بالنفس، وإذكاء روح التكافؤ والعمل الجماعى جنباً الى جنب مع الرجل، فى سبيل ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وتطوير الإلتزام الحكومى بقضايا النوع الإجتماعى للنهوض بالمرأة وتطوير دورها وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من اجل تحقيق الهدف العام المذكور فقد حددت مجموعة من الأهداف والمهام الخاصة وهي:

أولاً: تطوير الإلتزام السياسى الحكومى لتضمين قضايا النوع الإجتماعى والديمقراطية وحقوق الإنسان فى سياسات وخطط وبرامج الوزارات المختلفة، وفى التشريعات والقوانين ذات العلاقة،

وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- مراجعة الخطة الوطنية والخطط القطاعية من منظور النوع الاجتماعى، ومتابعتها وتقييمها بشكل دورى، وإصدار التقارير الخاصة بذلك.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية، وإعداد خطط العمل اللازمة لوضعها موضع التنفيذ من خلال بناء شراكة حقيقية مع المؤسسات الحكومية والأهلية ذات الأهداف المشتركة.

- إعداد التقارير الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بوضع المرأة الفلسطينية، بما فيها التقارير ذات الصلة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة.
- تدقيق وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة في كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومتابعة تنفيذها، وبخاصة القانون الأساسي، قانون الأسرة، قانون العمل، قانون العقوبات، قانون الضمان الاجتماعي، قانون الأحزاب، وغير ذلك مما يستجد من قوانين.
- التأكد من المساواة للنوع الاجتماعي بمجالاته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المستوى الوطني، ورفع التقارير والتوصيات الخاصة بذلك.
- تعزيز مشاركة المرأة بفعالية في بناء المجتمع المدني الديمقراطي ورسم السياسات، ووضع الخطط والبرامج المختلفة وبخاصة التنمية منها، ودمج قضايا النوع في كافة الاستراتيجيات والبرامج والخطط والسياسات في مختلف المواقع والمسؤوليات.
- تعزيز مشاركة المرأة في مختلف مواقع اتخاذ القرار، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وضمان تكافؤ الفرص، وحق تولي الوظيفة العامة، وتمثيل الدولة، والمشاركة في عضوية مختلف اللجان والوفود.
- رصد أداء مختلف السلطات والمؤسسات الوطنية من حيث مدى التزامها بالأهداف المذكورة للوزارة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام تلك المبادئ والتوجهات.
- مراجعة و تحليل البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي والكشف عن فجوة النوع بين الرجال والنساء وإجراء البحوث لتحديد أسباب هذه الفجوة، واقتراح الإجراءات الضرورية لجسر هذه الفجوة.
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بدراسة احتياجات العاملين/ات في القطاع الحكومي، في مجال تدريب النوع الاجتماعي وتنفيذه من خلال الإدارة، أو بالتعاقد مع جهات ذات خبرة في المجال.
- بناء علاقة متواصلة مع الجهات التنموية والبحثية على المستويين المحلي والعربي والدولي لمواكبة المستجدات وللحصول على البحوث الاجتماعية والاقتصادية الصادرة عنها، ومراجعتها من منظور النوع الاجتماعي ومقارنة ذلك بالوضع الفلسطيني.

ثانياً: الربط ما بين نشاطات الضغط والتأثير وتطوير السياسات والقوانين، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- التنسيق والتعاون مع المؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة لإثارة الاهتمام، والمبادرة إلى مراجعة السياسات الحكومية والقوانين والتشريعات من منظور النوع الاجتماعي واقتراح التعديلات عليها، واقتراح وصياغة مشاريع القوانين المناسبة لذلك.
- رفع الوعي المجتمعي ووعي صناع القرار حول الأدوار المختلفة للمرأة في المجتمع، واحتياجاتها العملية والاستراتيجية وإدماجها في الخطة الوطنية، وإبراز المعوقات التي تحول دون مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واقتراح الإجراءات لمواجهتها وذلك بالتعاون وبالتنسيق مع المنظمات النسوية والحقوقية العاملة في المجال، ومع أجهزة الإعلام المختلفة.
- توفير برامج الإعداد والتدريب والتأهيل محليا وخارجيا، لتطوير القدرات المؤسسية والفنية للعاملين/ات في المؤسسات الحكومية، في ميادين الإدارة والتشريع، وتحديث القوانين، وفي الإعلام وحقوق الإنسان، ليكونوا قادرين على إنجاز المهام المنوطة بهم، وتعزيز دورهم داخل الوزارة.
- المساهمة في تشكيل "مجموعات ضغط" من المؤسسات الأهلية والحكومية لسياسات وقوانين لا تجحف بحق المرأة، ومن أجل تطبيق اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- رصد وتحليل الشكاوى والتظلمات من النساء ضحايا الانتهاكات، والتحقق من المعلومات، وتقديم الدعم والمساندة، ومتابعة كل حالة مع الجهات المختصة ذات العلاقة، وتوثيقها ومتابعتها ومعالجة أي انتهاك بالطرق الإدارية.
- تسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية نتيجة عدم تطبيق القانون الانساني، من اجل حماية المرأة من الضرر والمعاناة الخاصة بها الناتج عن انتهاكات الاحتلال للقانون الانساني.
- بناء قنوات الاتصال مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تعزيز قدراتها على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والمشروعات، والمتابعة والتقييم وإعداد التقارير.

ثالثا: بناء شبكة علاقات مع المنظمات النسوية الحكومية و الدولية ومنظمات حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتبادل الخبرات معها في مجال تطبيق الإتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان، وبشكل خاص وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتوفير الدعم والمساندة لها، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية الخاصة ببحث قضايا المرأة.
- متابعة نشاطات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/لجنة المرأة والأسرة، ومنظمة المرأة العربية وتعميم الخطط والتقارير الصادرة عنهما.

- متابعة نشاطات لجنة المرأة ومركز المرأة العربية في منظمة الإسكوا، وتعميم التقارير الصادرة عنها، ومتابعة إعداد التقارير المطلوبة حول وضع المرأة الفلسطينية.
- متابعة نشاطات لجنة إلغاء التمييز ضد المرأة المنبثقة عن الجمعية العمومية في منظمة الأمم المتحدة، وتعميم التقارير الصادرة عنها.
- بناء علاقات تعاون مع آليات المرأة في الدول على المستويين العربي والدولي.
- بناء علاقات التعاون مع الجهات الدولية المختلفة من أجل التعرف على سياساتها الخاصة بدعم المرأة والتواصل معها للحصول على مسانبتها ودعمها لبرامج النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية.

نهاية نأمل إن نحقق ما نسعى إليه، وذلك بالتعاون والتنسيق، وتقديم الدعم من قبل الجامعة العربية.